جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري

كلية الحقوق

الـدكتور/ بوعون نضال– أستاذ محاضر أ

محاضرات في مقياس اصلاح منظمة الأمم المتحدة

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر قانون دولي عام

تعد منظمة الأمم المتحدة المنظمة العالمية الأساسية اليت تقوم بهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهي المهمة التي فشلت عصبة الأمم في القيام بها والرد على أية دولة تحاول تهديد السلم والأمن العاملين.

حيث يمكن التحكم به بسبب هيمنة القوى الكبرى في مجلس الأمن، كونها لا تملك منظمة الأمم المتحدة القوة اللازمة لتنفيذ إرادتها خارج إرادة القوى العظمى.

كما أن الواقع العملي كشف أن منظمة الأمم المتحدة قد استنفدت جميع وسائلها في تحقيق أهدافها، وأن أفضل دليل على هذه الأزمة هو فشلها في الاستجابة للعديد من المتطلبات الدولية لعل ابرز قضية وهي القضية الفلسطينية.

ومن أجل الحفاظ على استمرارية الأمم المتحدة وجب دراسة طرق تعزيز قدرة وكفاءة أدائها وفعاليتها في ممارسة وظائفها، وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الأساسي من وراء إنشاءها، وذلك بتفعيل دورها وتحقيق أهدافها في إطار القانون الدولي،كون لا يمكن تحقيق ذلك بدون تطوير دراسات ومقترحات من قبل فقهاء القانون الدولي.

ويمكن القول إن الأمم المتحدة ليست منظمة متكاملة المثالية ولكنها منظمة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، فهي ركيزة أساسية في جميع العلاقات الدولية القائمة على السلام والتعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كون أن كل هذه الحقائق فرضت واقعا جديدا على المنظمة الدولية، وهو أنه توحيد جميع الجهود الدولية من أجل تفعيل أحكام الميثاق في مواجهة التهديدات و التحديات الجديدة والعمل على تفعيل وتعزيز دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال الديمقراطية والسلم والتنمية لتحقيق مصلحة المجتمع الدولي المشتركة ، وتمكينها من أداء دورها وضع هذه الاقتراحات من شأنها بناء آليات لتنفيذ النظام الدولي لحفظ السلم عن طريق تفعيل المادة 43 من الميثاق وانشاء آلية قانونية قد يطلب من الدول الأعضاء إبرام اتفاقات بشأن تخصيص جزء من قواتها لوضعها تحت تصرف الأمن مجلس، وإعادة هيكلة نظام الأمم المتحدة.

1/ عصبة الأمم: League of Nations

يرجع أول طرح لمفهوم مجتمع سلمي للأمم إلى عام 1795، عندما طرح (إيمانويل كانط) كتابه السلام الدائم صورة فلسفية ولخص الفكرة في تكوين عصبة للأمم للحكم في النزاعات وتعزيز السلام بين الدول.

حيث كانت فكرة كانط تتلخص بإقامة عالم يسوده السلام، ليس بمعنى أن يكون هناك حكومة عالمية ولكن كان يأمل في أن تتعامل كل دولة بوصفها دولة حرة تحترم مواطنيها، وترحب بالزوار الأجانب لذا فإن اتحاد الدول الحرة من شأنه أن يعزز المجتمع السلمي في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يمكن أن يكون هناك التزام بسلام دائم في المجتمع الدولي .

ظهر التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق الأمن المشترك لأول مرّة خلال القرن التاسع عشر عقب نهاية الحروب النابليونية، حيث حاولت القوى الأوروبية العظمى إقامة نوع من التوازن فيما بينها في محاولة لتجنب الحرب وما ينجم عنها من أضرار، كذلك شهدت هذه الفترة ولادة القانون الدولي مع توقيع اتفاقية جنيف التي نصّت على بضعة قواعد تتعلق بالإغاثة الإنسانية أثناء الحروب واتفاقيات لاهاي من عاميّ 1899و1907 التي وضعت بضعة قواعد وقوانين تحكم سير الحروب، وتحدثت عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، نشأت منظمة السلام الدولية السابقة لعصبة الأمم، ألا وهي الاتحاد البرلماني الدولي، على يد الناشطين السلميين(ويليام راندال كريمر وفريدريك باسي)، سنة1889 اعتبرت هذه المنظمة ذات طابع دولي بحلول عام 1914، عندما كان ثلث أعضائها يمثلون الدول البرلمانية الأربع والعشرين القائمة في ذلك الزمن، وكانت أهداف هذه المنظمة تتلخص في تشجيع الحكومات على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، بما فيها التحكيم، وكانت تعقد مؤتمرات سنوية لمساعدة الحكومات على تحسين مهاراتها في إجراء المفاوضات. كانت هذه المنظمة تتكون من مجلس يرأسه رئيس منتخب، وقد استمدت العصبة شكل هيكليتها الداخلية من هيكلية هذه المنظمة.

ومع بزوغ فجر القرن العشرين، ظهرت كتلتان عسكريتان في أوروبا، ولدتا عن طريق أحلاف أقامتها القوى العظمى مع بعضها البعض، وقد بينت هذه الأحلاف مدى خطورتها عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، إذ قامت بجرّ جميع القوى الأوروبية العظمى إلى أتون

الحرب. كانت هذه الحرب هي الأولى من نوعها في أوروبا بين الدول الصناعية، والمرة الأولى التي جرى فيها تكريس المصانع ومنتجاتها لصالح الجيوش، وقد تسببت في مصرع أكثر من ثمانية ملايين ونصف مليون جندي، وحوالي 21 مليون جريح، ومقتل ما يقرب من 10 ملايين مدني بعد أن وضعت الحرب أوزارها في شهر نوفمبر من سنة 1918، تبين مدى جسامة الأضرار التي لحقت بأوروبا سواءً على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، فبرز تيّار مناوئ للحروب بعامّة حول العالم؛ ووُصف أتباعه الحرب العالمية الأولى بأنها "**حرب إنهاء الحروب**"، وقالوا بعدة أسباب يجب معالجتها كي لا تُجرّ الدول إلى قتال بعضها البعض مجددًا، ومن هذه الأسباب سباق التسلّح، الدبلوماسية السريّة، وحريّة الدول ذات السيادة بالدخول في أي حرب طالما أنها ترى في ذلك تحقيقًا لمصالحها.

حيث رأى أتباع هذا التيّار أن معالجة هذه الأسباب تكمن في إنشاء منظمة دولية تهدف إلى منع قيام حروب مستقبلية عبر نزع السلاح، والدبلوماسية المفتوحة، والتعاون الدولي، تقييد حق الدول في إعلان الحرب، وتوقيع عقوبات صارمة على الدولة التي تقدم على إعلان الحرب، الأمر الذي يجعل من الأخيرة منفرة بالنسبة للأمم المختلفة.

خلال الفترة التي كانت فيها الحرب ما تزال تدور رحاها في أوروبا، كانت عدّة حكومات ومنظمات قد طوّرت مجموعة من الخطط الهادفة إلى الحيلولة دون نشوب حرب كهذه مجددًا كان الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) ومستشاره العقيد(إدوارد ماندل هاوس)، أكثر الحكوميين تحمسًا لفكرة إنشاء عصبة تحول دون تكرار سفك الدماء الذي حصل، وكان إنشائها محور مبادئ ويلسون الأربعة عشر للسلام، التي تحدث عنها في خطابه أمام الكونغرس، وقد نص المبدأ الأخير منها على أن يجب تشكيل جمعية عامة من الأمم بموجب المواثيق المحددة لغرض منح ضمانات متبادلة من الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبرى والصغرى على حد سواء.

وقد أقدم الرئيس ويلسون، قبل أن تتم صياغة أية بنود في اتفاقية السلام على إرسال فريق بقيادة العقيد هاوس ليجمع ما تيسّر من معلومات ضرورية لتقييم الوضع الجغرافي السياسي في أوروبا.

وفي أوائل يناير من عام 1918، استدعى ويلسون العقيد هاوس إلى واشنطن وبحث معه في النتائج التي توصّل إليها الفريق الأمريكي، وذلك بسريّة تامّة، ثم أعلن الرئيس في خطبة له أمام

الكونغرس في 8يناير سنة 1918، عن عزمه إنشاء منظمة سلام دولية بالتعاون مع القوى العظمى في أوروبا، الأمر الذي أثار دهشة الأعضاء المجتمعين.

حيث تأثرت مخططات ويلسون الأخيرة المتعلقة بعصبة الأمم بأفكار رئيس وزراء جنوب أفريقيا، جون كريستيان سمطس، فقد كان الأخير قد نشر مقالة في عام 1918 تحمل عنوان «عصبة الأمم: اقتراح عمليThe League of Nations: A Practical Suggestion ووفقًا لبعض المؤرخين، فقد أعجب ويلسون بأفكار سمطس إعجابًا شديدًا، و«تبنّاها هي وأسلوبهعاد الرئيس ويلسون إلى الولايات المتحدة في 8يوليو سنة 1919، وأطلق حملة وطنية كبيرة هدفت إلى استقطاب الرأي العام الأمريكي وتأييد الشعب انضمام دولته إلى العصبة. وفي10يوليو، خطب ويلسون أمام مجلس الشيوخ وقال في كلمته لقد ألقي على عاتق هذه الأمة العظيمة دورًا جديدًا ومسؤولية جديدة علينا أن نحترمها، ونتمنى لو نستطيع تأديتها بأعلى المستويات لقي هذا الخطاب تأييدًا ضئيلاً من التكتلات السياسية الأمريكية، وبخاصة من الحزب الجمهوري

خرج المجتمعون من مؤتمر باريس للسلام وقد اتفقوا على الحفاظ على السلام الدائم بعد الحرب العالمية الأولى، ووافقوا على تأليف عصبة الأمم التي دعا إليها الرئيس ويلسون في 25 يناير سنة .1919 صيغ ميثاق العصبة من قبل جمعيّة مختصة، وتأسست العصبة بشكل رسمي بعد أن نصّ عليها في الفقرة الأولى من معاهدة فيرساي .وفي 28يونيو سنة 1919، قامت 44 دولة بالتوقيع على ميثاق العصبة، منها 31 دولة شاركت بالحرب إلى جانب كتلة الوفاق الثلاثي، وعلى الرغم من جهود ويلسون الحثيثة لإنشاء العصبة، والتي مُنح بسببها جائزة نوبل للسلام في شهر أكتوبر من عام 1919، فإن الولايات المتحدة، بقيادة الكونغرس والجمهوري، رفضت التصديق على ميثاق العصبة أو الانضمام لها. فقد رأت الولايات المتحدة في النظام التأسيسي للعصبة محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى.

عقدت عصبة الأمم أول اجتماعاتها في 16يناير1920 ، أي بعد دخول معاهدة فرساي حيز التطبيق بستة أيام وانتهاء للحرب العالمية الأولى بشكل رسمي نُقل مقر العصبة إلى جنيف في نوفمبر من نفس العام، حيث عُقدت أولى الجلسات في الخامس عشر منه وحضرها ممثلون عن 41 دولة.

حيث كانت أهداف العصبة الرئيسية تتمثل في منع قيام الحرب عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول، والحد من انتشار الأسلحة، وتسوية المنازعات الدولية عبر إجراء المفاوضات والتحكيم

الدولي، كما ورد في ميثاقها من الأهداف الأخرى التي كانت عصبة الأمم قد وضعتها نصب أعينها

– تحسين أوضاع العمل بالنسبة للعمّال،

– معاملة سكّان الدول المنتدبة والمستعمرة بالمساواة مع السكّان والموظفين الحكوميين التابعين للدول المنتدبة

– مقاومة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والعناية بالصحة العالمية وأسرى الحرب، وحماية الأقليّات العرقية في أوروبا.

حيث كانت فلسفة الدبلوماسية التي أتت بها عصبة الأمم نقلة نوعيّة في الفكر السياسي الذي كان سائدًا في أوروبا والعالم طيلة السنوات المائة السابقة على إنشائها، وكانت العصبة تفتقد لقوة مسلحة خاصة بها قادرة على إحلال السلام العالمي الذي تدعو إليه، لذا كانت تعتمد على القوة العسكرية للدول العظمى لفرض قراراتها والعقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة لقرار ما، أو لتكوين جيش تستخدمه عند الحاجة، غير أنها لم تلجأ لهذا أغلب الأحيان لأسباب مختلفة، منها أن أعضاء العصبة كان أغلبهم من الدول العظمى التي تتعارض مصالحها مع ما تقرّه الأخيرة من قرارات، فكانوا يرفضون التصديق عليها أو الخضوع لها والتجاوب معها، وغالبًا ما قام بعضهم بتحدي قراراتها عنوة وأظهر احتقارًا لها ولمن أصدرها، فعلى سبيل المثال، اتهمت العصبة جنودًا إيطاليين باستهداف وحدات من الصليب الأحمر أثناء الحرب الإيطالية الحبشية الثانية، فجاء رد رئيس الحكومة الإيطالية بينيتو موسوليني" إن العصبة لا تتصرف إلا عندما تسمع العصافير تصرخ من الألم، أما عندما ترى العقبان تسقط صريعةً، فلا تحرّك ساكنًا"

كما أنها أثبتت عجزها عن حل المشكلات الدولية وفرض هيبتها على جميع الدول دون استثناء، عندما أخذت دول معسكر المحور تستهزئ بقراراتها ولا تأخذها بعين الاعتبار، وتستخدم العنف تجاه جيرانها من الدول والأقليات العرقية قاطنة أراضيها، خلال، فعلى سبيل المثال رفع أحد اليهود واسمه فرانز برينهايم، شكوى إلى العصبة يتحدث فيها عن معاملة الإدارة الألمانية العنصرية له ولأبناء دينه وشعبه في سيليزيا العليا، فما كان من الألمان إلا أن أرجأوا تنفيذ القرارات المعادية لليهود وغير الآريين حتى سنة 1937، عندما انتهت المدة التي تسمح بإشراف خبراء العصبة على وضع الأقليات في ألمانيا، فجددوا القوانين التي تنص على ملاحقة غير الآريين ورفضوا تجديد إقامة الخبراء في البلاد، حيث أنه كانت حجة ألمانيا وغيرها من دول المحور للانسحاب من

العصبة، أن بعض البنود الواردة في ميثاق الأخيرة تنتهك سيادتها، وكان نشوب الحرب العالمية الثانية بمثابة الدليل القاطع على فشل العصبة في مهمتها الرئيسية ألا وهي منع قيام الحروب المدمّرة وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى حُلّت العصبة، وخلفتها هيئة جديدة هي هيئة الأمم المتحدة، التي ورثت عددًا من منظمات ووكالات العصبة.

أ- الأجهزة الرئيسة للعصبة:

الأجهزة الرئيسية لعصبة الأمم وفق ميثاقها هي:

الجمعية العامة، ومجلس عصبة الأمم، والأمانة العامة الدائمة التي يرأسها الأمين العام ومقرها في جنيف، هناك أيضًا منظمات أخرى ألحقت بالعصبة واعتبرت من أجهزتها من أمثال المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ومنظمة العمل الدولية .كما أنّ ميثاق العصبة نصّ على إمكانية إنشاء هيئات مساعدة لمختلف المسائل ذات الطابع التقني، وبناءً عليه فقد كان للعصبة العديد من الوكالات والمؤسسات المساعدة في مثل هذه القضايا.

حيث أن طبيعة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس عصبة الأمم لم تحدد بشكل واضح في الميثاق، وكذلك الحال بالنسبة لصلاحيات واختصاصات كل منهما حيث يلاحظ العديد من أوجه التشابه في الصلاحيات، هذا ما فسح المجال أمام تنافس وتداخل في الصلاحيات بين الجمعية العامة والمجلس، إضافة إلى تكرار عرض القضية نفسها أمام كلا الهيئتين.

فيما يخص آلية اتخاذ القرار، فإن الإجماع كان مطلوبًا لقرارات كل من الجمعية والمجلس، إلا في القضايا الإجرائية وبعض الحالات الأخرى القليلة كقبول أعضاء جدد؛ أهمية الإجماع أمّن كون قرارات العصبة صادرة عن طريق التوافق العام وليس عن طريق أغلبية متحكمة، خصوصًا في بعض القضايا الهامة كالاعتراف بالسيادة الوطنية لإحدى الدول. هناك استثناء يتعلق بحالة النزاع، إذ لم يكن مطلوبا موافقة أطراف النزاع للحصول على الإجماع، بل المطلوب هو موافقة غالبية أعضاء الجمعية العامة، مع إجماع أعضاء مجلس عصبة الأمم فقط.

ب- الأجهزة الأخرى للعصبة:

أهم المنظمات الأخرى للعصبة تمثلت بالمحكمة الدائمة للعدل الدولي، واللجان المنشأة من قبل العصبة للتعامل مع المشاكل الدولية الملحة؛ وشملت هذه المنظمات لجنة نزع الأسلحة، ومنظمة الصحة

العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الخاصة بالانتداب، واللجنة الدولية للتعاون الفكري التي شكلت مهدًا لمنظمة اليونيسكو حاليا، والمجلس الدائم لمكافحة المخدرات، ولجنة شؤون اللاجئين، واللجنة الخاصة بالرق والعديد من هذه المؤسسات، نُقل عملها واختصاصاتها إلى الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، من أمثال منظمة العمل الدولية والمحكمة الدائمة للعدل الدولي ومنظمة الصحة العالمية التي تعتبر اليوم من مؤسسات الأمم المتحدة.

2/ منظمة الأمم المتحدة: United Nations

منظمة الأمم المتحدة، وتعرف اختصارا بالأمم المتحدة، هي منظمة حكومية دولية وواحدة من أكبر وأشهر المنظمات الدولية في القرن العشرين، تأسّست عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حدّد ميثاق الأمم المتحدة الغاية من تأسيسها بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير جماعية فعّالة لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام وإلى تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، بالإضافة لأن تكون مركزًا لتنسيق أعمال الدول في تحقيق هذه الغايات المشتركة. يقع المقر الرئيسي للأمم المتحدة على أرض دولية (حصانة محلية) في مدينة نيويورك، ولها مكاتب رئيسية أخرى في جنيف ونيروبي وفيينا ولاهاي .

تأسست الأمم المتحدة خلفا لعصبة الأمم بهدف منع الحروب مستقبلا، ففي 25 أبريل 1945 اجتمعت 50 دولة في سان فرانسيسكو وعقدت مؤتمرا لصياغة ميثاق الأمم المتحدة، والذي اعتمد في 26 يونيو 1945 ودخل حيّز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945 وهو نفس التاريخ الذي باشرت فيه الأمم المتحدة عملها.

تشمل أهداف المنظمة وفقًا للميثاق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحفظ حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم القانون الدولي، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء عند تأسيس المنظمة 51 دولة، ومع انضمام جنوب السودان عام 2011 أصبح عدد الدول الأعضاء في المنظمة 193 دولة يمثلون تقريبًا جميع الدول ذات السيادة في العالم.

كانت مهمة المنظمة في الحفاظ على السلام العالمي معقَّدة في سنواتها الأولى بسبب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما. تألّفت بعثاتها في المقام الأول من مراقبين عسكريين غير مسلحين وقوات مسلحة بأسلحة خفيفة، وتولّت المتابعة والإبلاغ وبناء الثقة بالدرجة الأولى

نمت عضوية الأمم المتحدة بشكل ملحوظ بعد إنهاء الاستعمار واسع النطاق منذ ستينيات القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين نالت 80 مستعمرة سابقة استقلالها بما في ذلك 11 إقليمًا مشمولًا بالوصاية وظلت تحت رقابة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة. بحلول سبعينيات القرن العشرين تجاوزت ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإنفاق على حفظ السلام بكثير حولت الأمم المتحدة عملياتها الميدانية ووسعتها بعد نهاية الحرب الباردة،إذ قامت بمجموعة متنوعة من المهام المعقدة.

تتكون الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية وهي :الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة .تضم منظومة الأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج مثل مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسكو واليونيسيف .يجوز منح المنظمات غير الحكومية كذلك صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات الأخرى للمشاركة في عمل الأمم المتحدة.

يعدّ الأمين العام كبير المسؤولين الإداريين في الأمم المتحدة، ويشغل المنصب حاليًا السياسي والدبلوماسي البرتغالي أنطونيو غوتيريش رئيس وزراء البرتغال الأسبق، الذي بدأ فترة ولايته للخمس سنوات الأولى في 1 يناير 2017 وأعيد انتخابه في 8 يونيو 2021.

تحصل المنظمة على التمويل من خلال المساهمات المقررة والطوعية من الدول الأعضاء، وقد بلغت ميزانية الأمم المتحدة لعام 2020 ما يقارب 3,1 مليار دولار، ينفق جزء كبير منها على مهمتها الأساسية المتمثلة في إحلال السلام والأمن.

فازت الأمم المتحدة وموظفوها ووكالاتها بالعديد من جوائز نوبل للسلام، على الرغم من تباين التقييمات الأخرى لفعاليتها. يعتقد بعض المعلقين أن المنظمة قوة مهمة للسلام والتنمية البشرية، بينما وصفها آخرون بأنها غير فعالة أو متحيزة أو فاسدة.

أ- أجهزة والهيكل التنظيمي لها:

الأمم المتحدة هي جزء من منظومة الأمم المتحدة الأوسع، والتي تضم شبكة واسعة من المؤسسات والكيانات وهي خمسة أجهزة رئيسية أنشأها ميثاق الأمم المتحدة وهي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة، في 1 نوفمبر 1994 علّق الجهاز الرئيسي السادس مجلس الوصاية عملياته بعد شهر من استقلال بالاو، وهي آخر أراضي الوصاية المتبقية للأمم المتحدة.

توجد أربعة من الأجهزة الرئيسية الخمسة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك، بينما يوجد مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي معظم مقرات الوكالات الرئيسية الأخرى تقع في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، وهناك مؤسسات إضافية للأمم المتحدة توجد في جميع أنحاء العالم. اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة المستخدمة في الاجتماعات والوثائق الحكومية الدولية هي العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية ووفقا لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، تتمتع الأمم المتحدة ووكالاتها بالحصانة من قوانين البلدان التي تعمل فيها، مما يعني الحفاظ على حياد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدول المضيفة والدول الأعضاء.

***الجمعية العامة للأمم المتحدة:** – الجمعية التداولية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- قد تحسم توصيات غير إلزامية للدول أو اقتراحات لمجلس الأمن (مجلس الأمن الدولي).
- تقرر قبول أعضاء جدد بناءً على اقتراح من مجلس الأمن الدولي.
- تعتمد الميزانية.
- تنتخب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وجميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام للأمم المتحدة بناء على اقتراحهم من قبل مجلس الأمن الدولي، وخمسة عشر قاضيًا في محكمة العدل الدولية. لكل دولة صوت واحد.

***الأمانة العامة للأمم المتحدة:** – الجهاز الإداري للأمم المتحدة

- تدعم هيئات الأمم المتحدة الأخرى إداريًا (في تنظيم المؤتمرات وكتابة التقارير والدراسات وإعداد الميزانية).

- يتولى رئاستها الأمين العام للأمم المتحدة الذي تنتخبه الجمعية العامة لولاية مدتها خمس سنوات وهو الممثل الأول للأمم المتحدة.

* **محكمة العدل الدولية**: – المحكمة العالمية للقانون الدولي

- الفصل في النزاعات بين الدول التي تعترف بولايتها القضائية.
- إصدار الفتاوى القانونية.
- تصدر الحكم بالأغلبية النسبية وينتخب القضاة الخمسة عشر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة تسع سنوات.

* **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة**: – القضايا الأمن الدولي

- مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.
- قد يعتمد قرارات إلزامية.
- يضم خمسة عشر عضوًا: خمسة أعضاء دائمين لهم حق النقض وعشرة أعضاء منتخبين.

* **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة**: – للشؤون الاقتصادية والاجتماعية العالمية

- مسؤول عن التعاون بين الدول فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- ينسق التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العديدة.
- يضم 54 عضوًا، تنتخبهم الجمعية العامة لخدمة الولايات المتتالية التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات.

* مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة: – إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية (غير نشط حاليًا)

- ابتكر أساسا لإدارة الممتلكات الاستعمارية التي كانت تحت الانتداب السابق لعصبة الأمم.
- لم يعد نشطًا منذ عام 1994، عندما حصلت بالاو– آخر إقليم يخضع للوصاية– على الاستقلال.

3/ حق الفيتو وهيمنة الدول الكبرى الخمس:

حق تمتلكه خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية الأمن يخولها رفض أي قرار يقدم للمجلس دون إبداء الأسباب ويعو أصل كلمة فيتو إلى اللغة اللاتينية، وتعني "أنا أعترض"، وشاع مدلولها أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945. لم ترد كلمة "فيتو" في ميثاق الأمم المتحدة، بل ورد لفظ "حق الاعتراض" وهو في واقع الأمر "حق إجهاض" للقرار وليس مجرد اعتراض ويكفي اعتراض أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن –من أصل 15 عضوا في المجلس– ليتم رفض القرار وعدم تمريره نهائيا، حتى وإن كان مقبولا للدول الأربع عشرة الأخرى.

كانت سياسة المحاور سيدة الموقف في عهد الحرب الباردة، حيث كان التوتر عاليا بين المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي واستخدمت موسكو حق الفيتو حوالي 123 مرة جلها في عهد الاتحاد السوفياتي على سبيل العناد مع الغرب، وبضع مرات في عهد روسيا، أما الولايات المتحدة فاستخدمته أكثر من 79 مرة ثلثيها لحماية إسرائيل حتى من مجرد اللوم ولجأت بريطانيا إلى حق الفيتو 32 مرة، بعضها إلى جانب الولايات المتحدة أو فرنسا أو هما معا، بينما انفردت بالباقي دفاعا عن روديسيا، لكن ذلك لم يمنعها من الانهيار وقيام دولة زيمبابوي على أنقاضها.

ووقفت واشنطن في وجه قرارات تنتقد إسرائيل أو تطالبها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، ووقفت عام 1976 ضد مشروعي قرار كانا يطالبان بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ورفضت إدانة إسرائيل بسبب حرقها المسجد الأقصى، أو اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس عام 2004.

كما أفشلت الولايات المتحدة عام 2011 مشروع قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي رغم موافقة 14 عضوا عليه، وعارضت في 30 ديسمبر/كانون الأول 2014 مشروع قرار عربي يدعو إلى إعلان الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي خلال عامين.

واستعملت روسيا حق الفيتو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، أكثر من أربع مرات، منها ضد صدور قرار حول تمويل نشاط الأمم المتحدة في قبرص، وآخر ضد قرار يدين جرائم النظام السوري بعد ثورة 2014، ونفس الأمر فعلته الصين لمنع إدانة النظام المذكور

4/ الحاجة للإصلاح مجلس الأمن:

كيف يمكن جعل مجلس الأمن أداة أكثر فعالية لحل المنازعات الدولية؟ كيف يمكن جعله أكثر تمثيلًا للمجتمع الدولي؟ يبدو أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تتمحور حول قضيتين متشابكتين: حق النقض، والعضوية.

المقترحات عديدة ففي أوائل التسعينيات تحدث عدد من الدول حول فكرة التخلي عن حق النقض، ومضاعفة عدد الدول الأعضاء بمجلس الأمن وبهذه الطريقة من منظور دول كألمانيا واليابان والهند والبرازيل (وجميعها مرشحة بقوة للعضوية) سيكون مجلس الأمن أكثر إظهارًا لميزان القوة العالمي المتغير، حيث تطفوا على السطح مشكلتان بديهيتان، وهما اللتان ظلتا تعيقان أي إصلاح جدي لعقد ونصف العقد بعد ذلك

المشكلة الأولى: هي أن أي محاولة لنزع حق النقض ستقابل بالنقض، فلا يوجد شرط بميثاق الأمم المتحدة يسمح بنزع حق النقض دون الموافقة الجماعية للدول الخمس دائمة العضوية وما الذي سيدعو الصين أو فرنسا أو بريطانيا العظمى أو روسيا أو الولايات المتحدة للتخلي عن هذه الورقة الرابحة؟ علاوة على ذلك، وضع حق النقض لكي يمكن الدول الخمس داخل المنظمة خاصة الولايات المتحدة من حجب أي قرار قد تجده متعارضًا مع مصالحها القومية.

المشكلة الثانية: هي أن إضافة أي أعضاء جدد آخرين لهم حق النقض أو لا واجهت العديد من الاعتراضات من الدول التي إما تشعر أنها ينبغي أن تدخل في منافسة جدية للحصول على مثل هذه المكانة المميزة أو يشوب علاقتها بإحدى الدول المرشحة التوتر؛ فالعديد من الدول الأوروبية مثلًا تعارض عضوية ألمانيا، ولا ترى الأرجنتين ميزة في أن ترتقي البرازيل لمكانة أعلى، وتنظر باكستان لطلب الهند بالانضمام للمجلس بعداء واضح.

وهذا يعني بالأساس أن مجلس الأمن مقدر له أن يظل غير ديمقراطي وعلى حاله دون تغيير تقريبًا، فعلى الرغم من إمكانية تعديل تركيبته فإنه لن يخضع لإصلاح جذري، ومن الممكن إضافة عدد قليل من الأعضاء الجدد لكن هل إيجاد مقاعد دائمة لدول بعينها (كتلك المذكورة للتو) أمر ممكن لن تقبل الدول الخمس دائمة العضوية التخلي عن سلطاتها طوعًا.

ومع هذا لا ينبغي أن نيأس؛ إن إصلاح سلطة حق النقض لدول مجلس الأمن دائمة العضوية أو إضافة أعضاء جدد لمجلس الأمن يخضع لنقاش وافر، ويعد أمرًا ممكنًا على الأرجح لكن إلى أي مدى يعد هذا أمرا ضروريا فهو لن يقدم وحده حلا سحريا دائمًا ما تكون قرارات مجلس الأمن حلولًا وسطًا، ولم يستخدم حق النقض إلا على نحو محدود عبر الستة عقود الماضية، وهو ما يرجع في جزء منه إلى التفاوض حتى لا يصدر النقض، أو أن التهديد بحق النقض وحده قد يؤدي إلى سحب مشروع القرار.

وفي النهاية، ليس إصلاح الكيفية التي يعمل بها مجلس الأمن هو الطريقة الوحيدة لتحسين الفعالية الكلية للأمم المتحدة في الواقع هذا لا يحل سوى جزء بسيط من القضايا التي تُبتلى بها المنظمة في وقتنا الحالي، وبالكاد يمس القضايا «الحقيقية» المعاصرة؛ فتحديات الأمن الدولي التي تواجه الأمم المتحدة اليوم مختلفة اختلافًا كبيرًا عن تلك التي واجهتها في العقود السابقة. وكما ظهر في تقرير الفريق الرفيع المستوى عن التحديات الأمنية العالمية للأمين العام، فإن عالم القرن الحادي والعشرين يواجه العديد من المخاوف، مثل الإرهاب النووي وانهيار الدول والانتشار السريع للأمراض المعدية. وفي ضوء هذا، لا يعد النقاش حول حجم مجلس الأمن والتفاصيل المتعلقة بحق النقض بالقضايا الأكثر إلحاحا في مجال الأمن الدولي.

5/اصلاح منظمة الأمم المتحدة:

منذ عقود تتوالى المطالبات بإصلاح الأمم المتحدة ومراجعة آليات عملها، حيث يمثل مجلس الأمن نقطة محور هذه الدعوات خصوصا ما يتعلق بعضويته وصلاحياته ورغم أن هذه الدعوات لم تثمر حتى الآن فإن صوت المطالبة بالإصلاح لم يخفت منذ أن انطلق من داخل المؤسسة الأهم والأكبر في العالم.

تركز العديد من الدعوات التي أطلقت للمطالبة بإصلاح المتحدة على إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا لدول العالم وتعبيرا عن موازين القوى الدولية التي تغيرت كثيرا بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي.

فمجلس الأمن هو الذراع الأقوى للأمم المتحدة، والأداة الأبرز لتكريس هيمنة القوى العظمى في العالم، وفرض إرادتها على دول العالم الثالث، ونتيجة لذلك تمحورت العديد من الدعوات، خصوصا التي طرحت من خارج الدول الدائمة العضوية فيه، في المطالبة بتوسيع عضويته بشكل عادل ومناسب، حيث تغيب عنه القارة الأفريقية وأميركا الجنوبية، وتحضر فيه القارة الآسيوية بقدر لا يتناسب مع حجمها السكاني مقارنة ببقية دول العالم.

ويندرج موضوع حق النقض الفيتو الخاص بالدول الخمس الدائمة العضوية أميركا، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا ضمن المطالب التي تضمنتها هذه الدعوات.

وتشمل تلك المطالب أيضا إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وإصلاح أمانتها العامة، واستحداث إجراءات تتضمن ترشيد الإنفاق وتحسين قدرات المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام.

كما تعود البدايات الأولى للمطالبة بالإصلاح إلى ستينيات القرن الماضي حين طالبت وقتها حركة عدم الانحياز بإصلاح الأمم المتحدة، وفي السبعينيات أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة بحثا عن السبل الكفيلة بتعزيز دور المنظمة ومنحها مزيدا من الفعالية.

وخلال السنوات اللاحقة، تصاعدت دعوات الإصلاح داخل وخارج هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة، فمن الداخل قدم بعض أمنائها العامين مثل بطرس غالي وكوفي أنان مقترحات للإصلاح الداخلي، وقدم العديد من زعماء العالم رؤى متعددة.

وقدم غالي –الذي تولى منصب الأمانة العامة بين عامي 1991 و1996 رؤية لإصلاح الأمم المتحدة في جوان 1992 بتفويض من رؤساء دول العالم لتجديد المنظمة الدولية.

واشتملت الرؤية التي قدمها غالي لإصلاح مجلس الأمن تحت عنوان "خطة للسلام" على مجموعة مفاهيم منها الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، ولاحقا قدم أنان مشروعا مماثلا الإصلاح أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يوم 16 جويليا 1997، تركز على مسارين إداري يهدف للنهوض بالعمليات الإدارية، وتنظيمي يسعى لدعم مقدرة المنظمة على الاستجابة

الحيوية والفاعلة للاحتياجات المتزايدة، وعام 2006 قدم أنان تقريرا للجمعية العامة تضمن مقترحات كجزء من خطة إصلاح واسعة لتطوير الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة.

كما ركز التقرير الذي صدر بعنوان "الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل منظمة أقوى" على تحسين قدرة المنظمة على الانتشار وإدارة عمليات حفظ السلام، كما أنه على مستوى الدول، طالب العديد من الأفارقة والمسؤولين بأميركا اللاتينية في مناسبات كثيرة بإصلاح الأمم المتحدة بشكل يضمن العدالة والتمثيل المناسب لجميع قارات العالم. واشتهر العقيد الراحل معمر القذافي من بين أمور أخرى بالهجوم على المنظمة وعلى مجلس الأمن الذي وصفه أكثر من مرة بمجلس الرعب.

وعام 2013 قدمت فرنسا مشروعا لإصلاح مجلس الأمن يركز على ضبط اللجوء إلى حق النقض، عبر تعهد الدول الأعضاء الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن –طوعيا وجماعيا– بعدم اللجوء إلى حق النقض في حالات الجرائم الواسعة النطاق.

ودعما لذلك المقترح، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تنازل بلاده من طرف واحد عن استعمال حق النقض ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية يرمي إلى وقف ارتكاب الجرائم الواسعة النطاق.

ثم تقدمت فرنسا لاحقا يوم 3 سبتمبر 2015 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، يحد من استخدام حق النقض للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، سرعان ما واجهته روسيا بـ "الفيتو"، كما دعت دولة قطر أكثر من مرة لإصلاح مجلس الأمن الدولي وزيادة أعضائه ليكون ذا طابع تمثيلي ومسؤولة وفعالة وأكثر شفافية ومرونة، وقادرا على التكيف في سبيل التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ويعكس الوقائع الحالية بشكل أفضل، واستضافت الدوحة مطلع عام 2017 مؤتمرا نظم تحت عنوان "تنشيط النقاش حول إصلاح مجلس الأمن" شارك فيه ممثلون لنحو ثلاثين دولة، وناقش سبل إصلاح مجلس الأمن كجزء من إصلاح شامل للأمم المتحدة.

من جانبه، اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2014 أن التغيرات التي طرأت على النظام العالمي منذ إنشاء الأمم المتحدة تحتم خضوع المنظمة لتغيير جذري وشامل، وشدد أردوغان في رسالة تهنئة للأمم المتحدة بمناسبة يومها العالمي على ضرورة تكييف هياكل المنظمة على النحو الذي يمكنها من الاستجابة للمشاكل على الصعيد العالمي، بما فيها مجلس

الأمن، وأوضح أن بلاده ترى ضرورة أن يكون مجلس الأمن قادرا على توسيع التمثيل وخاضعا للمساءلة واعتماد أسلوب عمل شفاف وفعال، وفق رسالة أردوغان.

ا- إصلاحات الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي:

في أول خطاب له بعد توليه منصبه، حدد المفاهيم الأساسية التي مثلت محور نشاطه وهي: السلام، والتنمية، والديمقراطية. واعتبرها منظومة متكاملة ومترابطة. وفي 31 جانفي 1992، شارك في اجتماع لقادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وكانت المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي ينعقد فيها مثل هذا الاجتماع وأسفر الاجتماع عن تكليفه بإعداد تقرير يتضمن توصياته بشأن سبل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهامها في حفظ الأمن والسلم الدولي، وبدا ذلك مؤشر إيجابي على رغبة هؤلاء القادة في أن يكون للأمم المتحدة دور في تشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة وخاطبهم غالي بأن الأمر يتطلب المزاوجة بين الأقوال والأفعال حتى يمكن إعادة تأسيس الحياة الدولية على أسس قوية.

حيث قدم بطرس غالي ثلاث وثائق رئيسية هي:

<u>أجندة من أجل السلام في يونيو 1992</u>:

تضمنت الوثيقة الأولى مفهومًا متكاملًا عن تسوية الصراعات في العالم وبناء وحفظ السلام وتعزيزه وربط غالي بين الصراعات السياسية وجذورها الاجتماعية والاقتصادية، مُنبها إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالحلول السياسية، ومعالجة المصادر الأعمق للصراعات. وميز بين الدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى منع قيام الصراع وتجنب الحرب، وصنع السلام، أي الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأطراف المتنازعة ووقف الحرب، وحفظ السلام وهي تلك الخاصة بإرسال قوات الأمم المتحدة لمنع تجدد النزاعات، وبناء السلام وهي الإجراءات الخاصة بتثبيت السلام وتوطيد أركانه في مراحل ما بعد الصراع.

<u>أجندة من أجل التنمية في ماي 1994:</u>

وأكدت هذه الوثيقة أن التنمية هي طريق تجنب الحرب وتحقيق الاستقرار والسلم الداخلي لم يعتبر التنمية مسألة اقتصادية وحسب، بل ربطها بجوانب أمنية وبيئية واجتماعية. أما الوثيقة الثالثة الخاصة بالديمقراطية، فقد وظف فيها معارفه الاكاديمية لإبراز أهمية الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية والسلام، مشيرا إلى أن الديمقراطية ليست صيغة محددة أو شكلا تنظيميا واحدا، يمكن فرضه على كل مجتمعات العالم.

أجندة من أجل الديمقراطية في ديسمبر 1996

أما الوثيقة الثالثة الخاصة بالديمقراطية، فقد وظف فيها معارفه الاكاديمية لإبراز أهمية الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية والسلام، مشيرا إلى أن الديمقراطية ليست صيغة محددة أو شكلا تنظيميا واحدا، يمكن فرضه على كل مجتمعات العالم.

كما قام بطرس غالي بإدخال تعديلات مؤسسية لبعث الحيوية في أجهزة الأمم المتحدة وتفعيل أنشطتها. منها، تدشين حوارات عالمية حول القضايا التي تواجه البشرية، وتؤثر على مستقبلها من خلال مؤتمرات كبرى، تشارك فيها وفود حكومية رسمية وأُخرى غير حكومية من المُجتمع المدني، ناقشت قضايا البيئة، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والسكان، وحقوق الإنسان. وحرص غالي في هذه المؤتمرات على أن يُبرز صوت الفقراء والضعفاء من دول العالم، وأن يركز على قضايا الجنوب والعالم الثالث.

وخلال فترة ولايته، أشرف على الوصول إلى تسويات للصراعات وعملية بناء السلام في كمبوديا، والسلفادور وموزمبيق والجابون. وتابع إنهاء نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، بينما فشلت جهوده في يوغوسلافيا وأنجولا والصومال ورواندا.

ب- إصلاحات الأمين العام كوفي عنان:

قدم الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، للجمعية العامة مقترحات كجزء من خطة إصلاح واسعة لتطوير الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة، حيث التقرير الذي صدر بعنوان الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل منظمة أقوى، إلى تحسين قدرة المنظمة على الانتشار وإدارة عمليات حفظ السلام، كون أن القوانين والإجراءات المتبعة حاليا مصممة على أساس أن تقوم الأمانة العامة للمنظمة بعقد المؤتمرات والاجتماعات للدول الأعضاء، إلا أنه وفي الوقت الراهن وبفضل المهام التي أوكلتها لنا الدول الأعضاء فإن المنظمة تعمل في جميع أنحاء العالم لذا فهي بحاجة إلى جعلها أكثر توافقا مع متطلبات العصر وتمكينها من تأدية مهامها.

حيث تمثلة خطة كوفي عنان في اصلاح المنظمة عن طريق التركيز على مجال الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير القدرة القيادية للأمين العام و كبار المديرين وتعزيز وحدة الهدف وسرعة التنفيذ وذلك من خلال إعادة هيكلة الأمانة العامة ونقلها من صورتها التقليدية الى صورة حديثة عن طريق:

– تحويل تنظيم الأمانة العامة:

وذلك من وحدات متباينة تقوم على الأساس الإداري البيروقراطي وتفتقد الى التركيز المنظم الى هيكل افقي يقوم على المرونة وسرعة الاتصال والتنسيق

– إنشاء فريق الإدارة العليا:

والذي يتكون من رؤساء اللجان التنفيذية الأربعة ويضاف إليهم عدد من كبار المديرين يختارهم الأمين العام وتكون لهم مسؤولية مساعدة الأمين العام.

– انشاء منصب نائب الأمين العام:

هذا المنصب من شأنه التركيز على الأدوار الإدارية والفنية للمنظمة، من أجل تفرغ الأمين العام لأدوار أخرى تعنى بالدور السياسي، وقد تم إقرار هذا المنصب بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1997 قضي بتعيين لويس فريشيت كأول نائب للأمين العام.

حيث أسند لهذا المنصب مهمة مراقبة الإصلاحات الجديدة في المنظمة كما أن لنائب الأمين العام مطلق الصلاحيات في إدارة مكتب التنمية زهو المكتب الذي تم استحداثه لدعم دور المنظمة فيما يسمى ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

– انشاء وحدة التخطيط:

وهي وحدة تتبع الأمين العام وتدعمه في قراراته التي يتخذها على كافة المستويات الإدارية والسياسية، من شأنها أن تقوم بتحديد القضايا والاتجاهات العالمية الناشئة وتحليل مدى تأثيرها على أدوار الأمم المتحدة وأساليب عملها وتوصيات بشأن السياسة العامة بهدف ضمان قدرة عالية للأمين العام على القيادة والوصول الى أفضل المعلومات والنتائج.

– انشاء مجلس تنفيذي للأمين العام:

وهذا من أجل تحسين عمليه صنع القرار في مجال السلم والأمن الدولي، وتحسين السياسات والإدارة، ويدعم هذه الآلية أمانة صغيرة للمجلس تتكفل بالإعداد لصنع القرار ومتابعته، وهكذا يمكن ضمان قرارات تتسم بقدر أكبر من التركيز والتنظيم والمساءلة.

– انشاء إدارات جديدة:

مثل انشاء مكتب لدعم بناء السلام وتعزيز الدعم لكل من مهمة المساعي الحميدة والديمقراطية وسيادة القانون وإضافة الى ذلك تعيين مستشار علمي للأمين العام يتولى اسداء وإعطاء المشورة العلمية الاستراتيجية بشأن مسائل السياسات وتعبئة الخبرات العلمية والتكنلوجية من داخل منظومة الأمم المتحدة.

– إعطاء الأمين العام سلطات إدراية واسعة ومرونة في تسيير الموارد:

من المهم إعطاء الأمين العام بوصفه الموظف الإداري الأعلى في المنظمة سلطات ادراية أعلى وأكثر مرونة، اذ ينبغي أن تتوفر فيه القدرة على اجراء تعديلات لازمة في سلك الموظفين وألا يواجه أي قيود، كلما احتاج النظام الإداري الى تحديث شامل.

حيث جاء في تقرير الأمم المتحدة رقم 283/60 الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الستين على أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يكفل تشغيل مكتب اخلاقيات موظفي الأمم المتحدة بفعالية تامة وتشدد على ضرورة تعزيز المسائل في المنظمة وكفالة زيادة مساءلة الأمين العام امام الدول الأعضاء من أجل أمور عدة منها تحقيق الفعالية في تنفيذ الولايات التشريعية واستخدام الموارد البشرية، وإعطاء الأمين العام صلاحيات أكبر في تنفيذ الميزانية بسلطة تقديرية محدودة.

لقد كان لهذه الإصلاحات المتتالية الأثر الواضح على عمل المنظمة وبوجه خاص على تطور عمل الأمانة العامة والأمين العام ولو نسبيا الأمر الذي انعكس إيجابيا على تحسين أداء البرامج في صنع القرارات وتحسين تناسقها العام من النظام الأساسي للمنظمة وبصفة خاصة فيما يعني بالأمن والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان والمساعدات الإنسانية

" وفي يناير 2017، تعهد الأمين العام الحالي أنطونيو غوتيريش بالعمل من أجل إصلاح الأمم المتحدة، وقدم مقترحات لتحقيق ذلك الغرض، تعهد فيها بإصلاح المنظمة وإحداث "طفرة" دبلوماسية للتغلب على العقبات في محادثات السلام، وتعزيز دورها في حل النزاعات الدولية. وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر 2017 قدم الرئيس الأميركي دونالد ترمب رؤية لإصلاح الأمم المتحدة من عشرة بنود تتضمن تعهدات وتأكيدات ترمي جميعها لدعم مسيرة الإصلاحات التي بدأها غوتيريش، وتهدف طبقا للبند الثاني لجعل المنظمة "أكثر فعالية وكفاءة."

أما البند السادس من هذه الوثيقة فينص على وجوب الحد من الازدواجية والتكرار في مختلف هيئات الأمم المتحدة. كما تنص في بندها التاسع على وجوب أن يجري الأمين العام "تغييرات ملموسة" في منظومة العمل الأممية لتحسين أدائها في ميادين العمل الإنساني والإنمائي والسلام. وحظيت مبادرة ترمب بموافقة 126 بلدا كانت ممثلة بمستويات مختلفة من رؤساء دول ووزراء وموظفين كبار استمعوا إلى الخطاب المقتضب لترمب ولاحقا، دعت المندوبة الأميركية الأممية نكي هيلي الدول الـ 67 التي لم توقع على الإعلان إلى القيام بذل".